

## ملخص

أثار صعود وسقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، إثر اندلاع ثورة 25 كانون ثاني/يناير، 2011، العديد من التساؤلات حول موقف الولايات المتحدة من أحداث المرحلتين، وتوجهات سياستها. ومن هنا تهدف الدراسة الى تحليل وتفسير السياسة الأميركية تجاه صعود وسقوط حكم الإخوان المسلمين بعد الثورة. وبما يقتضي تسليط الضوء على الحدث ذاته في تحليل تأثيراته وانعكاساته على السياسة الأميركية تجاه مصر، خصوصا إذا ما أخذ في الإعتبار خصوصية مصر الجيوسياسية والأمنية بالنسبة لواشنطن.

تناقش الدراسة بأسلوب تحليلي الإستجابة الأميركية للثورة المصرية، منذ اندلاع الإحتجاجات والإطاحة بمبارك، مروراً بالمرحلة الإنتقالية وحكم الإخوان، وحتى سقوط مرسي واعتلاء وزير الدفاع السابق عبدالفتاح السيسي سدة الحكم. من خلال رصد ما صدر عن الإدارة الأميركية، من تصريحات ومواقف وقرارات، التي هي بمجملها معبرة عن المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأميركية. وقد اعتمدت الدراسة على النظرية الواقعية كونها الأنسب في تحليل وتفسير السياسة الأميركية تجاه التحول السياسي في مصر بعد الثورة، وتفاعلاتها مع الأحداث.

تنقسم الدراسة الى أربعة فصول تغطي الفترة الزمنية التي تحيط بصعود وسقوط حكم الإخوان المسلمين. ففي الفصل الأول تسلط الدراسة الضوء على السياسة الأميركية تجاه الإخوان المسلمين في السنوات العشر الأخيرة قبل اندلاع الثورة. وتستدلّ الدراسة على أن التفاعل مع الإخوان المسلمين كان من ضمن استراتيجيات الولايات المتحدة، ولعل الوجود القوي للإخوان في المجتمع المصري، وبالتالي الصعود المتوقع لهم كطرف فاعل في النظام السياسي، أو لأن الجماعة قادرة أن تحل محل مبارك عند أي تغيير سياسي محتمل، وضعهم في اعتبارات الولايات المتحدة من منطلق أنه لا بد من التوافق على تأمين المصالح الأميركية مع كل البدلاء المرشحين لمبارك.

ويتناول الفصل الثاني الإستجابة الأميركية للثورة المصرية، وتفاعلاتها مع أحداث المرحلة الإنتقالية حتى اعتلاء مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي سدة الحكم. وقد بدا أن الإدارة الأميركية بذلت جهوداً دبلوماسية للإبقاء على الرئيس حسني مبارك في الحكم حتى

نهاية ولايته. ولكن بعد تنحيه، فرض الواقع المصري نفسه، وسارت الأمور في مجراها باتجاه صعود الإخوان المسلمين الى السلطة. وبتوجّه واقعي انخرطت الولايات المتحدة بحوار استراتيجي مع الإخوان المسلمين، المرشح الأقوى لتولي السلطة، وحسب ما بدا للتوافق حول المصالح الجوهرية للولايات المتحدة في مصر، دون أن يعكس ذلك بالضرورة دعمها لهم من عدمه.

يتطرق الفصل الثالث الى بعض سياسات الرئيس مرسي الخارجية والداخلية، التي كانت لها تداعيات وانعكاساتها على السياسة الأميركية تجاه مصر. لم يتضح أن حكم مرسي تعارض مع المصالح والإرادة الأميركية، لكن نظامه بدا عاجزاً عن إدارة دولة ذات أهمية سياسية وأمنية بالنسبة لواشنطن. ومن هنا شكلت العلاقات الإستراتيجية بين البلدين وبالتالي المصالح الأميركية المرتبطة بها، الى جانب الرأي العام المصري والتحركات الشعبية، محددات لسياسة واشنطن وموقفها تجاه حكم مرسي ومن ثم إقالته.

يناقش الفصل الرابع موقف واشنطن من إقالة الرئيس مرسي من منصبه، وتداعيات الحدث حتى اعتلاء عبدالفتاح السيسي رئاسة الجمهورية. لقد كان لطبيعة المعارضة والإحتجاجات أهمية في تشكيل دور الجيش في الأزمة وكيفية الإستجابة لها، ومن هنا جاء الحذر في تسمية إقالة الجيش المصري للرئيس مرسي انقلاباً في تصريحات واشنطن. ولكن مع زيادة استياء واشنطن من الأعمال القمعية التي تنتهجها الحكومة والجيش المصري تجاه مؤيدي مرسي، رداً على الإحتجاجات غير السلمية المطالبة بعودته الى السلطة، علقت واشنطن جزءاً من المساعدات العسكرية لمصر. وبرزت واقعية واشنطن بوضوح بعد تأكدها من وصول السيسي لمنصب الرئاسة، فبالرغم من تصريحاتها المتكررة حول حماية حقوق الإنسان وحرية التعبير والحكم الشمولي الديمقراطي، إلا أن تعاون واشنطن الإستراتيجي مع الجيش المصري يبقى أولوية، وضرورياً لمصالح واشنطن الإقليمية. ومن هنا كان هناك تراجع في الموقف الأميركي فيما يتعلق بربط استئناف المساعدات الأميركية بمدى الإلتصاق بالمبادئ الديمقراطية.

وتخلص الدراسة الى أن إدارة أوباما كانت واقعية بتعاطيها مع عملية التحول السياسي في مصر بعد الثورة، وبما فيها صعود وسقوط حكم الإخوان المسلمين، من حيث الحفاظ

ت

على طبيعة النظام المصري، وبالتالي على مصالح الولايات المتحدة المرتبطة به، أيا كانت قيادته وسياساتها الداخلية طالما لا تتأثر مصالح واشنطن منها سلبا.